

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram
DATE:	15-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	Minister of Petroleum: Draft law to liberate gas market
PAGE:	01-15
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Yasser Mahran

وزير البترول:
مشروع قانون لتحرير
سوق الغاز

كشف المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية، عن انتهاء قطاع البترول من سداد ٥٠٪ من مستحقات الشركاء الأجانب المتأخرة على القطاع، مؤكدا استمرار جهود الحكومة لإنهاء هذا الملف، وسداد باقي المتأخرات في أقرب وقت ممكن. وأعلن الوزير عن عدد من الإجراءات لتطوير سوق الغاز الطبيعي في مصر، تشمل إعداد مشروع قانون، وإطار تنظيمي لتحرير سوق الغاز، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص للدخول والمنافسة في سوق بيعه.

[الاقتصادية ص ١٥]

PRESS CLIPPING SHEET

وزير البترول:

إطار قانوني لتحرير سوق الغاز ومشاركة القطاع الخاص في الاستيراد سفير الاتحاد الأوروبي: إصلاح قطاع الطاقة سيسهم في دفع عجلة الاقتصاد المصري

كتب - ياسر مهران:

نائب رئيس المصرية القابضة للغازات الطبيعية لشئون تنظيم أنشطة الغاز أن الجهاز يتمتع بالاستقلالية والشفافية والحيادية والسلطة التي تمكنه من عملية تنظيم ومتابعة ومراقبة الأطراف المعنية في السوق، كما تتضمن اختصاصاته إصدار تراخيص مزاوله أنشطة نقل وشحن وتوريد وبيع وتوزيع وتخزين الغاز، بالإضافة إلى إقرار أكواد استخدام شبكات نقل وتوزيع الغاز واعتماد منهجية حساب تعريفة استخدام شبكات النقل والتوزيع، وحماية المستهلك.

وقالت إن قانون تنظيم سوق الغاز الطبيعي الجاري أعداده حاليا يسمح لأطراف جدد باستخدام الشبكة القومية للغازات (مقابل تعريفة محددة) وبيع الغاز مباشرة للمستهلكين، وذلك عن طريق تشجيع شركات الإنتاج على التنمية والتطوير وزيادة معدلات الإنتاج أو السماح للشريك الأجنبي بتوجيه جزء من حصته إلى السوق المحلية أو السماح للمستهلكين باستيراد احتياجاتهم من الغاز. وأكد المهندس محمد شعيب المدير العام لقطاع الطاقة بأحدى المجموعات الاستثمارية الخاصة أن مصر في حاجة ملحة لإصلاح قطاع الغاز وليس لديها خيار آخر أو رفاهية الاستمرار في الوضع الحالي لسوق الغاز، وأشار إلى أنه يتم حاليا توجيه معظم الغاز المنتج محليا لقطاع الكهرباء، وأن إصلاح قطاع الغاز يجب أن يكون في صورة متكاملة تشمل كل المراحل من البحث والاستكشاف وحتى الاستهلاك.



وزير البترول وسفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة خلال الندوة

العقبات، مضيفاً أن هناك ٣ أهداف يتم العمل على تحقيقها تتمثل في تحقيق أمن الطاقة وتوفير قاعدة معلومات أمام صانعي القرار للوصول إلى أفضل خليط طاقة باقل تكلفة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وإتاحة سوق تنافسية للغاز في مصر. وأضاف أن التشريعات الجديدة التي يجري إعدادها ستتيح للعديد من المنظمات فرصة للتواجد بالأسواق المصرية بموجب تنظيم جديد ومستقل للغاز يعتمد على قاعدة أسعار غير تمييزية تتسم بالشفافية، بالإضافة لإجراءات لضمان جودة الخدمات وإتاحة اختيارات أكثر للمستخدمين في مصر من خلال بيئة تنافسية. وأوضحت الهندسة أميرة المازني

النصف ولا تزال الجهود مستمرة لسداد باقي المستحقات في أقرب وقت، كما نجحت الاستراتيجية في تطوير البنية التحتية وتعديل الاتفاقيات البترولية وتحسين المناخ الاستثماري وهو ما أدى لتوقيع ٥٦ اتفاقية بترولية جديدة خلال الفترة الماضية. وأكد القائم بأعمال سفير الاتحاد الأوروبي أهمية إصلاح قطاع الطاقة في مصر والتعاون معاً في هذا المجال في إطار الشراكة القوية بين الجانبين، مشيراً إلى أن إصلاح قطاع الطاقة سيسهم في دفع عجلة الاقتصاد المصري إلى الأمام وتوفير مناخ تنافسي. وقال إن الاتحاد يعمل مع مصر على استكمال القواعد المطلوبة لسوق الغاز محلياً ومواجهة

الاتحاد الأوروبي بمصر والدكتور شريف سوسة وكيل أول وزارة البترول لشئون الغاز والمهندس طارق الملا رئيس هيئة البترول والمهندس خالد عبدالبديع رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس». وأوضح الوزير أن وزارة البترول لديها استراتيجية ثابتة تقوم على ثلاثة محاور وهي تأمين الإمدادات والاستدامة والحوكمة بما تشمله من تطوير في جميع نظم العمل، وهو ما ساهم في تحقيق عدد من النجاحات خلال العام المالي الماضي أبرزها تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية شاملة لإصلاح دعم الطاقة وانخفاض كبير في المستحقات المتأخرة للشركاء الأجانب وصل إلى

كشف المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية عن عدد من الإجراءات التي تتخذها الوزارة لتطوير سوق الغاز الطبيعي في مصر تشمل اعداد اطار قانوني وتنظيمي لتحرير سوق تداول الغاز حيث تم بالفعل تأسيس إدارة تختص بتنظيم أنشطة الغاز الطبيعي داخل الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لحين إنشاء جهاز تنظيمي مستقل مع تطور حركة سوق الغاز ونمو حجم عملياته لافتاً إلى أن الحكومة تعمل على ذلك في إطار برنامج دعم سياسات قطاع الطاقة في مصر، الممول من الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن إنشاء جهاز تنظيمي للغاز سيوفر المصداقية لشركات البحث والاستكشاف ويضمن نمو إمدادات الغاز وتشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع، لافتاً إلى أن من الإجراءات المتخذة أيضاً العمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص للدخول والمنافسة في سوق بيع الغاز بعد السماح باستيراد الغاز من قبل الشركات المهتمة باستخدام تسهيلات قطاع البترول القائمة نظير فئة نقل محددة سواء بالنسبة لاستهلاكهم الخاص أو تسويقه للغير، وهي الخطوات التي تخدم خيار تأمين الطاقة. جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية لندوة (تنظيم سوق الغاز في مصر وإنشاء جهاز تنظيمي للغاز في إطار برنامج المساعدة الفنية لإصلاح ودعم سياسات الطاقة في مصر والممول من الاتحاد الأوروبي) بحضور راينولد براندر مستشار السفير والقائم بأعمال سفير